

إفاضة العوائد

[69] [وأما الفعل الماضي، فالظاهر أن دلالته على مضي صدور الفعل عن الفاعل مما لا يقبل الانكار [52] والمقصود من المضي المضي بالنسبة إلى حال الاطلاق، حتى يشمل مثل يجئ زيد غدا، وقد ضرب غلامه في الساعة التي قبل مجيئه. ولا يخفى أن المعنى الذي ذكرناه غير اعتبار الزمان في الفعل، لان المضي قد ينسب إلى نفس الزمان ويقال مضي الزمان، فمن انكر اعتبار الزمان في الفعل الماضي ان كان مقصوده ما ذكرنا، فمرحبا بالوفاق. وان انكر دلالته على المضي الذي ذكرنا فالتبادر حجة عليه.] = حين وجوده، كالعلة المؤثرة لايجاد المعلول الخارجي، نعم لو كان المطلق مقيدا بالزمان المتأخر فالارادة علة لايجاده متأخرا، هذا ولكنه غير كون الحال مدلول الهيئة. لا يقال: اللغات توقيفية، وانكار دلالة الفعل على الزمان اجتهاد في مقابل نص علماء العربية. لانه يقال: ان مرجعيتهم انما هي في تعيين معاني المواد وتخصيص بعض الهيئات ببعض المواد كفعل يفعل على مادة ع، ل، م مثلا أو غيرها. واما تعيين معاني هيئات المواد بعد العلم بأنها وضعت لما وضعت لها بالهيئات الفارسية فمرجهه وجداننا بما نحن من اهل الفن، فكل ما يتبادر من لفظ بزن في لغة الفرس نقطع بأنه معنى اضرب في لغة العرب، ولا نبالي بمخالفتنا في ذلك لعلماء اهل العربية. ونحن نرى بالوجدان أن لفظ بزن لا يدل الا على طلب الضرب، وأما في أي زمان فخارج عن مدلوله. [52] ليس المراد بيان دخل المضي أو الصدور في مدلوله حتى يقال: علم ا□ أو كان ا□ تجوز، بل المراد نفس دلالته على الزمان ودلالته على أصل التحقق، فان كان صدوريا زمانيا فلا محالة كان صادرا في الماضي، والا فلا، ولا يفهم منه الا أصل التحقق فمثل كان ا□ وأمثال ذلك ايضا حقيقة كما سيصرح به.
